الضمير العائد في القرآن

د. كاظم ابراهيم كاظم

لقد اهتم النحاة بدراسة الضمير كاهتمامهم بالموضوعات النحوية الأخرى، حيث شغل حيزاً واسعاً في كتب النحو تناول فيه النحاة ماهية الضمير، وأقسامه، وعلة بنائه إلى غير ذلك من القضايا التي تتعلق بالضمير نفسه غير أن هناك جانباً مهماً أهمله النحاة، وهو مسألة عود الضمير على ما قبله. فخلو هذه المصادر سوى بعض الإشارات جعل لهذا البحث أهمية، إذ نسعى فيه إلى بيان ما جاز أن يعود عليه الضمير، ومدى مطابقته أو مخالفته إياه من حيث كونه مذكراً أو مؤنثاً أو غير ذلك مما سيأتي بيانه.

ولا ريبَ أن هذا البحث لا يخص المهتمين بدراسة النحو فحسبُ، وإنما يهم المختصين بدراسة النص القرآني أيضاً، وذلك أنه اعتمد على الأساليب القرآنية التي من خلالها نسعى إلى الكشف عما يتضمنه من دلالات، وما يترتب عليها من أسباب، كالذي في قوله تعالى: ﴿**وإن من أهل الكتاب إلا لَيُؤْمِنَنَّ به قبل موته ويوم القيامة يكون عليهم شهيداً**﴾ (النساء/ ١٥٩)، إذ جاز للضمير في «موته» أن يعود على الكتابي أو على عيسىٰ عليه السلام، ولكل منهما تفسير يؤثر على المعتقد الديني. وكالذي في قوله تعالى: ﴿**والله ورسوله أحق أن يرضوه**﴾ (براءة/٦٢)، إلى غير ذلك مما يستوجب الوقوف على معرفة ما جاز أن يعود عليه الضمير.

وقد انصب اهتمامنا في هذا البحث على بيان ما جاز أن يعود عليه الضمير دون الخوض في الجوانب التفسيرية أو الوصفية للنص القرآني؛ لأن في ذلك انصرافاً عن الهدف الذي نسعى من ورائه.

وكان كتاب «معاني القرآن» للفراء مصدراً لهذا البحث لأمرين: أحدهما هو أن هذا الكتاب يُعد من المصادر المتقدمة التي اهتمت بدراسة النص القرآني من الجانب الدلالي، والآخر هو أن الفراء يمثل أحد أركان المدرسة الكوفية. وهذا لا يعني أننا أهملنا أوجه الخلاف فيما جاز أن يعود عليه الضمير فيما سنقف عليه من شواهد، فقد أثبته في هوامش البحث ليبقى

المتن محصوراً على ما جاء به الفراء، ولوضوح الرؤية عند هذه المدرسة في هذه المسألة.

وقد عالجت الموضوع من خلال تقسيم الضمير نفسه إلى ضمير المفرد، وضمير المثنى، وضمير الجماعة، وبيان ما جاز أن يعود عليه كل منها. وأتبعت ذلك بخاتمة وهوامش البحث، وفهرست للمصادر والمراجع التي أفاد منها البحث.

---

(١) الفراء ١/٣٤٢، وانظر المصدر نفسه ١/٢٩٤، ١/٢٩١، ١/٤٥٨، ٢/٨٥، ٢/٣١١.

(٢) الفراء ١/٤١٦.

(٣) انظر معاني القرآن للأخفش ٣٢٥، وإعراب القرآن للنحاس ١/٦٨٤.

(٤) الفراء ١ ٤٣٤، وذكر الطبرسي وجوهاً أربعة، أحدها ما ذهب إليه الفراء، انظر مجمع البيان ١٠/٥٢.

(٥) انظر الفراء ١/٢٨٦، وانظر المصدر نفسه ١/٤٤٥، ١/٤٥٨، ٢/١٩٣، ٢/٢٥٧ - ٢٥٨، ٣/٣٣، ونسب النحاس إلى المبرد في قوله تعالى: ﴿وإذا رأوا...﴾ إلى أن العطف جاء متأخراً حيث قدرها: وإذا رأوا تجارة انفضوا إليها، ثم عطف الثاني على الأول، فدخل فيما دخل فيه. انظر إعراب القرآن ٣/٤٣١، ويريد بهذا هو أن الضمير لم يثن، لأن العطف جاء بعد أن استكملت الجملة دلالتها. وهو تفسير غير قائم على دليل. وذهب الأخفش إلى أن الضمير في «يحمى عليها» يعود على الآخر، وأضمر في الأول إيجازاً، وجعل منه قول الشاعر:

نحن بما عندنا وأنت بما عند
ك راضٍ والرأي مختلف

انظر معاني القرآن للأخفش ٣٣٠، وهذا المعنى في البيت ذهب إليه سيبويه والمبرد. انظر الكتاب ١/٧٥، والمقتضب ٣/١١٤، والمصدر نفسه ٤/٧٣، وذكر الطبرسي أن الضمير في قوله: ﴿وإذا رأوا...﴾ يعود على التجارة؛ لأنها أهم لما كانت تصرفهم. انظر مجمع البيان ٢٨/٧٧.

مبحث ضمير المفرد:

حق هذا الضمير أن يعود على مذكرٍ كان أم مؤنثٍ، وهناك موارد في القرآن الكريم جاز لهذا الضمير فيها أن يعود على ما ليس هو له. وهذا ما سنقف عليه مقدمين في ذلك عودة على المفرد لفظاً ومعنى.

١ ـ عوده على المفرد لفظاً ومعنى:

وهذا الضرب من الضمير العائد، هو الأصل فيه، وقد أشار الفراء إليه في أكثر من موضع؛ منها قوله تعالى: ﴿**ومن ذريته داود وسليمان**﴾ (الأنعام/ ٨٤)، فقد نص على أن الضمير في «ذريته» يعود على نوح (عليه السلام)، وقد تقدم ذكره، قال: «الهاء لنوح»[١].

﴿**وإن جنحوا للسلم فاجنح لها**﴾ (الأنفال/ ٦١)، فالضمير في «**لها**» يعود على «**السلم**»[٢]، وهو مؤنث عند أهل الحجاز[٣]. وهذا أحد قولين ذكرهما في الآية.

٢ ـ عوده على اسمين من جنس واحد أو على أحدهما اجتزاء:

ذكر الفراء جواز أن يعود ضمير المفرد المؤنث على اسمين ينضويان تحت جنس واحد، أو يعود على أحدهما اجتزاء، جاء ذلك في قوله تعالى: ﴿**والذين يكنزون الذهب والفضة، ولا ينفقونها في سبيل الله...**﴾ (براءة/ ٣٤) قال: «ولم يقل: ينفقونهما، فإن شئت وجهت الذهب والفضة إلى الكنوز، فكان توحيدهما من ذلك، وإن شئت اكتفيت بذكر أحدهما من صاحبه»[٤].

يكنز، كما أجاز أن يعود الضمير على الذهب أو الفضة اجتزاء بالآخر، ونص على هذا في موارد أخرى[٥].

٣ ـ عوده على اسمين ليسا من جنس واحد أو على أحدهما، متقدماً كان أو متأخراً:

لم يفرق بينهما، وهذا يشير إلى أنه أجاز لـ «أو» أن تكون بمعنى الواو، جاء ذلك في قوله تعالى: ﴿**وإذا رأوا تجارة أو لهواً انفضوا إليها..**﴾ (الجمعة/ ١١)، وفي قوله تعالى: ﴿**ومن يكسب خطيئة أو إثماً ثم يرم به بريئاً...**﴾ (النساء/ ١١٢). قال: «يقال: كيف قال «به»، وقد ذكر الخطيئة والإثم؟ وذلك جائز أن يكنى عن الفعلين، وأحدهما مؤنث بالتذكير والتوحيد، ولو كثر، لجاز الكناية عنه بالتوحيد، لأن الأفاعيل يقع عليها فعل الواحد، فذلك جائز، فإن شئت جعلت الهاء للإثم خاصة، كما قال: ﴿**وإذا رأوا تجارة أو لهواً انفضوا إليها**﴾، فجعله للتجارة في تقديمها وتأخيرها، ولو أتى بالتذكير، فجعلا كالفعل الواحد لجاز»[٦].

واضح من النص أن الفراء يذهب إلى جواز أن يعود ضمير المفرد المذكر على متقدمين، أحدهما مؤنث، كما أجاز أن يعود ضمير المفرد المؤنث على متقدمين، أحدهما مذكر، وهذا يشير إلى أن الفراء لم يجعل الغلبة للمذكر سواء أتقدم المذكر على المؤنث أم تأخر، مستنداً في ذلك على قراءة عبد الله بن مسعود «وإذا رأوا لهواً أو تجارة انفضوا إليها»[٧].

وقوله «عن الفاعلين» يريد بهما وبما جاء بعدهما من جمع يفيد الكثرة أو غير ذلك من الأفاعيل المصادر، إذ جاز أن يعود عليها ضمير المفرد، وقوله هذا لا يعني أنه محصور في ما كان مصدراً، فقد ذكر جوازه في العاقل، كالذي في قوله تعالى: ﴿**فلا يُخْرِجَنَّكُما من الجنة فتشقى**﴾ (طه/ ١١٧)، وفيها ضمير المفرد يعود على مثنى أحدهما مؤنث. قال: «ولم يقل: فتشقيا؛ لأن آدم هو المخاطب، وفي فعله اكتفاء من فعل المرأة، ومثله قوله في «ق» ﴿**عن اليمين وعن الشمال قعيد**﴾، اكتفى بالقعيد من صاحبه، لأن المعنى معروف»[٨].

ويضم إلى هذا ما أورده في قوله تعالى: ﴿**وإن كان رجل يورث كلالة أو امرأة، وله أخ أو أخت**﴾ (النساء/ ١٢)، قال «ولم يقل «لهما»، وهذا جائز، إذا جاء حرفان في معنى واحد بـ «أو»، أسندت التفسير إلى أيهما شئت، وإن شئت ذكرتهما فيه جميعاً، تقول في الكلام: من كان له أخ أو أخت فليصله، تذهب إلى الأخ، وفليصلها، تذهب إلى الأخت، وإن قلت «فليصلهما»، فذلك جائز، وفي قراءتنا «إن يكن غنياً أو فقيراً فالله أولى بهما»[٩].

وحصره هذا الأسلوب في العطف بـ «أو» غير

---

(٦) الفراء ١/٢٨٦ ـ ٢٨٧، وانظر المصدر نفسه ٣/١٥٧، وانظر ما جاء في هامش «٥».

(٧) الفراء ١/٢٨٧.

(٨) الفراء ٢/١٩٣، وانظر اعراب القرآن للنحاس ٢/٣٦٠، وانظر ما جاء في توجيه ذلك مجمع البيان ١٦/١٥٠.

(٩) الفراء ١/٢٥٧ ـ ٢٥٨، وانظر المصدر نفسه ١/٣٠٥، ١/٤٤٥، وأجاز الأخفش الإخبار عن ذلك بالمفرد سواء أكان مذكراً أم غير ذلك. انظر معاني القرآن للأخفش ٢٣٢، وجوز النحاس مثل هذا على نية حذف العامل في قوله تعالى: ﴿**وما أنفقتم من نفقة أو نذرتم من نذر فإن الله يعلمه**﴾ انظر إعراب القرآن ٢/٦٤٦، وأجاز أبو البركات ابن الأنباري أن يعود الضمير على واحد، انظر البيان في غريب إعراب القرآن ١/٢٤٥، وانظر الآية في القرطبي ٥/٧٨، والقضايا النحوية في تفسير القرطبي ص ١٦.

دقيق لأنه أجازه بالواو في قوله تعالى: ﴿ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه﴾ (القصص/ ٧٣) كما أجاز أن يثنى فيقال: «فيهما»[١٠].

ونشير هنا إلى أن الفرّاء جعل «أو» بمعنى الواو العاطفة[١١] دليلنا في ذلك هو أنه أجاز أن يعود الضمير على المعطوف والمعطوف عليه كما أجاز أن يعود عليهما ضمير المثنى وهذا يعني اشتراكهما في الحكم وهو موضع خلاف بين النحاة[١٢].

٤ ـ عوده على أحد المتقدمين، وجيء بالآخر لتعظيم شأنه:

قد يعود ضمير المفرد على أحد اسمين متقدمين، قد اشتركا في حكم الفعل لفظاً بواو العطف. هذا ما نص عليه الفراء في قوله تعالى: ﴿والله ورسوله أحق أن يرضوه﴾، قال: «وَحَّدَ ﴿يرضوه﴾، ولم يقل: يرضوهما؛ لأن المعنىٰ والله أعلم بمنزلةِ قولك: ما شاء الله، وشئت، إنّما يقصد بالمشيئة قصد الثاني، وقوله ﴿ما شاء الله﴾ تعظيم لله مقدّم قبل الأفاعيل، كما تقول لعبدك: قد أعتقك الله، وأعتقتك، وإن شئتَ أردت «يُرضُوهما»، فاكتفيت بواحد، كقوله:

نحن بما عندنا وأنت بما عندك راضٍ والرأي مختلف

ولم يقل: راضون»[١٣].

فالفعل الذي يشترك فيه العبد مع الخالق، إنّما يذكر فيه على سبيل التعظيم، والضمير يعود على العبد، وهذا التفسير يجرنا إلى القول بأن من العطف ما يؤتىٰ به لغرض التعظيم. والوجه الآخر الذي تضمنه النص فهو حوار أن يعود ضمير المفرد على المثنى.

٥ ـ عوده على أحد المتقدمين دون الآخر:

وهذا الضرب يختلف عما تقدم بأنْ ليس هناك ما يحمل معنى المصدر أو الجنس، أو التعظيم، وإنما الضمير فيه يعود على أحدهما دون الآخر دون أن تكون هناك قرينة لفظيةٍ تشير إلى مَن يعود عليه الضمير. أورد ذلك الفراء في قوله تعالى: ﴿فتقبل من أحدهما ولم يتقبل من الآخر قال لأقتلنك. . .﴾المائدة/ ٢٧، فالكاف في ﴿لأقتلنك﴾ يعود على أحد الاسمين، ولا يصلح أن يعود عليهما جميعاً؛ لأنه من باب التهديد والوعيد الذي صدر من أحدهما للآخر[١٤].

ولو أمعنا النظر في الآية لوجدنا أن ليس فيها ما يوضح العائد عليه لفظاً بحيث يخصص الذي

---

(١٠) انظر الفراء ١/١٤٧.

(١١) مجيء «أو» بمعنى الواو موضع خلاف بين البصريين والكوفيين. والظاهر جوازه لما جاء من شواهد في هذا المعنى. انظر هذه المسألة في «الفراء ٢/٣٦٣، إعراب القرآن للنحاس ٢/٧٧٣، الانصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري مسألة «٦٧»، مغني اللبيب ٨٩، القرطبي ١/١٥، شرح ابن عقيل ٢/٢٣٣، القضايا النحوية في تفسير القرطبي ٤٠٢ ـ ٤٠٣.

(١٢) الفراء ١/٤٤٥، وانظر المصدر نفسه ٢/٢٥٧ ـ ٢٥٨، ونسب النحاس في هذه الآية إلى سيبويه أنه قدرها «الله أحقُ أن يرضوه ورسوله أحقُّ أن يرضوه، ونسب إلى المبرد تقديره: الله أحق أن يرضوه ورسوله، على التقديم والتأخير، وليس في الآية حذف، وهو قول الطبرسي. ويظهر مخالفة هذين القولين للفراء. انظر إعراب القرآن ٢/٢٨، ومجمع البيان ١٠/٩٠. وانظر ما جاء في هذا مغني اللبيب ٥٠٩.

(١٣) الفراء ١/٣٠٥.

(١٤) الفراء ١/٣٠٥.

يعود عليه الضمير. والتفت الفراء إلى هذه القضية من خلال تناوله الآية نفسها، وأوضح من عاد عليه الضمير بقوله: «ولم يقل: قال الذي لم يتقبل منه ﴿لأقتلنك﴾؛ لأن المعنى يدل على أن الذي لم يتقبل منه هو القائل لحسده لأخيه: لأقتلنك، ومثله في الكلام أن تقول: إذا اجتمع السفيه والحليم حَمِد، تنوي بالحمد الحليم، وإذا رأيت الظالم والمظلوم أعَنْتَ، وأنت تنوي: أعنت المظلومَ، للمعنى الذي لا يُشْكِلُ»(١٥).

فالقرينة التي تضمنتها الآية والمحكي ـ وهي المعنى ـ هي التي تخصص من عاد عليه الضمير، لأن الذي تهدده هو الذي لم يتقبل منه كما أن الحمد لا يكون إلا للحليم، والإعانة لا تكون إلا للمظلوم، وليس للظالم. هذا ما عليه النص.

اما إذا كان المعنى مشكلاً غير واضح فيه عود الضمير، فذلك، لا يصح إلا بالقرينة اللفظية، وقد عالج الفراء هذه المسألة في قوله: «ولو قلت: مَر بي رَجُلٌ وامرأةٌ فأعنتُ، وأنت تريد أحدهما، لم يجز حتى يتبين، لأنهما ليس فيهما علامة تستدل بهما على موضع المعونة إلاّ أن تريد: فأعنتهما جميعاً»(١٦) على نية إضمار ضمير المثنى.

٦ ـ عودة على الجماعة:

ذكر الفراء جواز أن يعود ضمير المفرد على الجماعة، سواء أكان ذلك الجمع لمذكر عاقل أم غير عاقل، ومن الآخر قوله تعالى: ﴿قل أرأيتم إن أخذ الله سمعكم وأبصاركم، وختم على قلوبكم مَنْ إله غير الله يأتيكم به﴾، فقد ذكر في أحد وجهين أوردهما في الآية أن الضمير الهاء في ﴿به﴾ يعود على الحواس الثلاث، وعلل جواز ذلك بأن الأفاعيل إذا توحدت جاز أن يكنى عنها بضمير الواحد، وجعل منه قول الشاعر:

مِثْلُ الفِرَاخِ نَتَقَتْ حَوَاصِلُه

فالهاء في «حواصله» تعود على الفراخ، وهي جمع غير عاقل.

ومما جاء في العاقل في غير القرآن، قول الراجز:

كَذَلِكَ آمنَةُ الأَعْيَارِ خَافِي بَسَـ
ـالةَ الرِّجَال وأَضْلاَل الرجال أقَاصِرُه

يريد: أقاصرهم. فعاد بضمير المفرد على الجمع(١٧). وقد تقدم من هذا فيما جاء في قوله تعالى: ﴿والله ورسوله أحق أن يرضوه﴾(١٨).

---

(١٥) الفراء ١/٣٠٥، وانظر هذا المعنى في مجمع البيان ٦/٧٢.

(١٦) انظر الفراء ١/٢٣٥، والمصدر نفسه ١/٣٧٢، ١/٤٢٥، ٢/٣٣٢، وبهذا قال الزجاج. انظر مجمع البيان ٧/٦٧. وذهب الأخفش إلى جواز أن يعود على الواحد، أو عليهما جميعاً، انظر معاني القرآن للأخفش ٢٧٥.

(١٧) انظر الفراء ٢/١٠٩، والمصدر نفسه ٢/٣٢٧، وانظر ما جاء في الآية إعراب القرآن ٢/٦٠٠.

(١٨) قدمنا جواز توحيد الضمير العائد على المصدر، وهنا نشير إلى جواز أن يوحد المصدر إذا كان لأكثر من واحد. وجعل منه قوله تعالى: ﴿فأغرقوا بذنبهم﴾ الملك/ ١١، انظر الفراء ٣/١٧١، كما أجاز أن يتعدد المصدر، ويراد به الواحد، وجعل منه قوله تعالى: ﴿ما كان للمشركين أن يعمروا مساجد الله﴾

٧ ـ عوده على العدد إذا أفاد الكثرة:

ذكر الفراء جواز أن يعود ضمير المفرد على العدد إذا تجاوز العشرة للدلالة على الكثرة، كما أجاز أن يعود على ما هو أقل من العشرة، وأكثر من الثلاثة، وستتضح هذه المسألة أكثر عند عرضنا لما سيأتي في عود ضمير الجماعة على ما هو أقل من العشرة[١٩].

٨ ـ عوده على معنى الجمع:

وهذا يختلف عما تقدم بأن اللفظ الذي يعود عليه الضمير المفرد يحمل معنى الجنس أو الجمع، وأجازه إذا أضيف إليه بعض ما يعود عليه الضمير، ذكر ذلك فيما أورده في قوله تعالى: ﴿لتستووا على ظهوره﴾، فالضمير الهاء في ﴿ظهوره﴾ يعود على معنى الجمع في الفلك والأنعام في الآية المتقدمة، وهما يحملان معنى الجمع، والجنس، وهو مثل الجيش والجند والجميع. ومنع الفراء أن يفرد ﴿الظهر﴾ من الآية بسبب أن معناه ولفظه يدلان على الواحد[٢٠]، والذي أجاز هذا المعنى في الضمير هو إضافة الظهور الذي يدل على الجمع، ولا يمكن أن يتمثل في الواحد إليه، فأكسبه الدلالة على الجمع.

وهذا لا يعني أن الفراء اشترط لمثل هذا العائد هذه الإضافة، وإنما جاء ذلك في الآية لعدم إمكان أن يكون الظهر في أكثر من واحد، ولو كان اللفظ المضاف ليس مما يختص بما يعود عليه، لجاز إفراده، وقد نص على ذلك في قوله تعالى: ﴿ما تسبق من أمة أجلها وما يستأخرون﴾، فالضمير الهاء يعود على الأمة، وهي تحمل معنى الجمع، ولم يشترط أن يكون المضاف جمعاً[٢١]. وجعل منها قوله تعالى: ﴿كلما جاء أمة رسولها كذبوه﴾، فالهاء يعود على الأمة، وأضيف إليه ﴿رسول﴾، وهو مفرد، و ﴿الأمة﴾ في الآيتين تحمل معنى الجمع بدليل أنه أخبر عنها بصيغة الجمع في قوله تعالى: ﴿يستأخرونَ﴾، و ﴿كذبوه﴾[٢٢].

وقد تثار قضية أخرى، وهي أنه قال ﴿ظهوره﴾، وهو ذكر الضمير، ولم يؤنثه، والفراء عالج هذه المسألة في آية أخرى في قوله تعالى: ﴿نسقيكم مما في بطونه﴾، قال: «وأما قوله ﴿مما في بطونه﴾، ولم يقل: بطونها، فإنه قيل ـ والله أعلم ـ إنَّ النَّعم، والأنعام شيءٌ واحد، وهما جمعان، فرجع التذكير إلى معنى النَّعم، إذ كان يؤدي عن الأنعام، أنشدني بعضهم:

إذا رَأَيْتَ أَنْجُما من الأسد
جَبْهَتُه أو الخراة والكَنَدْ
بَالَ سُهَيْل في الفَضِيح فَفَسَد
وَطَاب أَلْبانُ اللِّقاح وبَرَدْ

فرجع إلى اللبن، لأن اللبن والألبان يكون في

براءة/ ١٧، ويراد بها المسجد الحرام، وهو في هذا يشير إلى أن العرب قد تذهب بالواحد إلى الجمع، وبالجمع إلى الواحد. انظر ١/٧٢، والمصدر نفسه ١/٤٢٦، ٣/١٦٧، وانظر إعراب القرآن للنحاس ٣/٤٧٢.

(١٩) الفراء ١/٤٣٥.

(٢٠) انظر الفراء ٣/٢٨.

(٢١) انظر الفراء ٢/٨٤.

(٢٢) انظر الفراء ٢/٨٤.

معنى واحد، وقال الكسائي ﴿نسقيكم مما في بطونه﴾ بطون ما ذكرناه، وهو صواب»[٢٣].

فالفراء فسر جواز تذكير الضمير مراعاة للمعنى، وفسرهُ الكسائي بأنه يعود على الذكر.

ويظهر مما جاء به الفراء أنه قد فهم من قول الكسائي بأن الضمير يعود على الجميع، لأنه أورد شواهد قد تقدم ذكرها، وفيها يعود ضمير المفرد على الجمع، منها قول الشاعر:

مِثلُ الفِرَاخِ نَتَفَتْ حَوَاصِلُه[٢٤]

٩ ـ عوده على اسمين، أحدهما يحمل معنى الجمع:

ذكر الفراء جواز ذلك في كلامه عن قوله تعالى: ﴿وحملت الأرض والجبال فدكتا﴾، قال: «ولو قيل في ذلك: وحملت الأرض والجبال فدكت، لكان صواباً، لأن الجبال والأرض كالشيء الواحد»[٢٥].

والذي حمل الفراء على هذا القول هو أن الجبال جزء من الأرض، فمكن ذلك أن يعود عليهما ضمير الفرد، وهذا يعني عدم جوازه إن كان أحدهما ليس جزءاً من الآخر. أما لو كانا من جنس واحد فقد تقدم جوازه في قوله تعالى: ﴿والذين يكنزون الذهب...﴾ براءة/ ٣٤.

١٠ ـ جواز أن يُعدل بالضمير العائد من المخاطب إلى المتكلم:

ذكر الفراء جواز أن يعدل من المخاطب إلى المتكلم، وجعل منه قوله تعالى: ﴿قل من كان عدواً لجبريل فإنه نزله على قلبك﴾ (البقرة/ ٩٧)، فالكاف يعود على النبي محمد (ص)، وأجاز أن يقال في الموضع نفسه ﴿على قلبه﴾ على أنه يعود على النبي محمد (ص)[٢٦] أيضاً.

١١ ـ جواز أن يعود الضمير المخاطب على الغائب:

ذكر الفراء جواز ذلك في قراءة عبد الله بن مسعود لقوله تعالى: ﴿وهذا لشركائنا﴾ الأنعام/١٣٦، إذ قرأها ﴿وهذا لشركائهم﴾، قال الفراء فيها: «وهو كما تقول في الكلام: قال عبد الله: إن له مالاً، وإن لي مالاً، وهو يريد نفسه، وقد قال الشاعر:

رَجلان من ضبَّة أخبرانا
إنَّا رَأينَا رَجلاً عُرْيَانَا

ولو قال: أُخيراً أنَّهما، كان صواباً»[٢٧].

وهذا الضرب من الكلام يعرف في باب الحكاية، كالذي في قوله تعالى: ﴿قال إني عبدُ الله﴾ مريم/ ٣٠.

---

(٢٣) الفراء ٢/١٠٨ ـ ١٠٩، وانظر الكتاب ٣/٢٣٠، إعراب القرآن ٢/٢١٦، مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب ٢/١٦، البيان في غريب إعراب القرآن ٢/٨٠٠، القرطبي ١٠/١٢٤.

(٢٤) الفراء ٢/١٠٩.

(٢٥) الفراء ٣/١٨١. وذكر النحاس أنهما جمعان، وليس كما ذهب إليه الفراء، كما أجاز أن يعود عليها ضمير المفرد والجمع، فيقال: «دككن»، أو «دكت». انظر إعراب القرآن ٣/٤٩٨.

(٢٦) انظر الفراء ١/٦٣، أما الضمير في «أنزله» فإنه يعود عند الفراء على القرآن، ومن النحاة من ذهب إلى أنه يعود على جبريل عليه السلام، انظر البيان في غريب إعراب القرآن ١/١١١، والقرطبي ٢/٣٦.

(٢٧) الفراء ١/٣٥٦.

وهناك مسألة أُخرى ترتبط في هذه، أوردها الفراء، غير أنها تختلف عما قبلها بأن الخطاب قد يراد به المخاطب نفسه، أو يُنَزَّل المخاطب منزلة الغائب. ذكر ذلك في قوله تعالى: ﴿كلا بل يحبون العاجلة..﴾ القيامة/ ٢٠، فقد قرئت ﴿بل تحبون العاجلة﴾، وهي قراءة ابن كثير وغيره(٢٨).

والفراء عالج هذه القراءة في قوله: «والقرآن يأتي على أن يخاطب المنزَّل عليهم أحياناً، وحيناً يُجعلون كالغيب، كقوله تعالى: ﴿حتى إذا كنتم في الفلك وجرين بهم بريح طيبة﴾»(٢٩).

فالضمير في ﴿بهم﴾ يعود على كنتم، فرجع من الخطاب إلى الغيبة، ومما يرجع فيه من الغيبة إلى الخطاب قوله تعالى: ﴿وسقاهم ربهم شراباً طهوراً إن هذا كان لكم جزاء وكان سعيكم مشكوراً﴾ الإنسان/ ٢١ ـ ٢٢.

١٢ ـ عوده على ما لم يكن له الذكر:

سنقف في هذا الضرب من العائد على أن الضمير يعود على ما لم يكن له ذكر في اللفظ، ويفسر العائد عليه من المعنى الذي تضمنه النص سواء أكان ذلك من فعل، أم من غيره.

والفراء نص على تواجد مثل هذا النمط في القرآن الكريم، وجعل منه قوله تعالى: ﴿فأثرن به نقعاً﴾ العاديات/ ٤. قال: «يريد بالوادي، ولم يذكره قبل ذلك، وهو جائز؛ لأن الغبار لا يثار إلا مِن موضع، وإنْ لم يُذكر، وإذا عُرف اسم الشيء كُنِيَ عنه، وإنْ لم يَجْرِ له ذكر. قال الله تعالى: ﴿إنا أنزلناه في ليلة القدر﴾ يعني القرآنَ، وهو مستأنفُ سورة، وما استئنافه في سورة إلا كذكره في آيةٍ قد جَرَى ذكره فيما قبلها، كقوله: ﴿حمّ، والكتاب المبين، إنا أنزلناه﴾ وقال الله تبارك وتعالى: ﴿إني أحببت حب الخير عن ذكر ربي، حتى توارت بالحجاب﴾ يريد الشمسَ، ولم يَجر لها ذكر»(٣٠).

فالذي يتأمل النص يجد أن الفراء أجاز ذلك في أمرين، أحدهما أن العائد عليه الضمير قد ذكر في موضع آخر، كما هو في قوله تعالى: ﴿إنّا أنزلناه..﴾ القدر/ ١، إذ جاز للهاء في ﴿أنزلناه﴾ أن يعود على «الكتاب» في قوله تعالى: ﴿حمّ والكتاب المبين﴾ الدخان/ ١ ـ ٣، علماً بأن سورة القدر قد استؤنفت بـ ﴿إنّا أنزلناه﴾.

والآخر الذي أجاز فيه ذلك هو ما يحمله المعنى من قرينةٍ تمكن الضمير من أن يعود على ما لم يكن له ذكر، كما هو في قوله تعالى: ﴿فأثرن به نقعاً﴾، فذلك لا يحدث إلا في الوادي، لأن ما تحدثه الخيل من آثار للغبار لا يحصل إلا في مثل تلك الأماكن. وهناك شواهد قرآنية أخرى تضمنت هذا الأسلوب من عود الضمير وقد تعرض لها الفراء في مواضعها(٣١).

ولم ينحصر جواز عود الضمير على ما لم يكن

---

(٢٨) انظر القراءة في السبعة في القراءات ٦٢١.
(٢٩) الفراء ٣/٢١١ ـ ٢١٢، وانظر شرح القصائد السبع لأبي بكر بن الأنباري ٣٠٠.
(٣٠) الفراء ٣/٢٨٥، وانظر شرح القصائد السبع ٢٢، والمصدر نفسه ١٨٢، والبيان في غريب إعراب القرآن ٢/٣١٥، والتبيان في إعراب القرآن للعكبري ٢/١١٠٠، والقرطبي ١٥/١٩٥.
(٣١) انظر الفراء ٢/٢٣٩، والمصدر نفسه ٣/٨٩، ١١٣/٣.

له ذكر فيما تقدم، فهناك مورد ثالث جاز فيه هذا الضرب من العائد، وقد أشار إليه الفراء في موارد قرآنية، وأوضح بأن العائد عليه الضمير يعرف من معنى الفعل الذي تضمنته الآية، كالذي في قوله تعالى: ﴿اعدلوا هو أقرب للتقوى﴾ المائدة/ ٨، قال فيها: «لو لم تكن ﴿هو﴾ في الكلام، كانت ﴿أقرب﴾ نصباً، يكنىٰ عن الفعل في هذا الموضع بـ ﴿هو﴾، وبـ ﴿ذلك﴾؛ تصلحان جميعاً. قال في موضع آخر ﴿إذا ناجيتم الرسول فقدموا بين يدي نجواكم صدقة، ذلك خير لكم وأطهر﴾، وفي الصف ﴿ذلكم خير لكم﴾، فلو لم تكن ﴿هو﴾، ولا ﴿ذلك﴾ في الكلام، كانت نصباً؛ كقوله ﴿آنتهوا خيراً لكم﴾»[٣٢].

فالفراء أعربَ ﴿هو﴾ مبتدأ، وما بعده خبره، وهذا الضمير يعود على المعنىٰ الذي تضمنه الفعل، تقديره: العدل هو أقربُ للتقوىٰ.

وقول الفراء: إنه يعود على الفعل؛ لا يعني بذلك أنه يعود على الفعل نفسه، كما يظن، وإنما يعود على المصدر الذي يفهم من معنى الفعل. ويتضح تفسيره لهذا المعنىٰ أكثر من خلال ما أورده في قوله تعالى: ﴿فمن تصدق به فهو كفارة له﴾ المائدة/ ٤٥، فمثّلَ لعود الضمير في ﴿بِهِ﴾ على معنى المصدر في ﴿تصدق﴾ بقول مَنْ قَالَ: قدمتِ القافلةُ ففرحت به، أي: فرحتُ بقدومها[٣٣]. فالضمير في ﴿بـه﴾ يعود على المصدر الذي يستقىٰ من معنىٰ الفعل.

وفي هذا الضرب من الضمير العائد جاز تذكيره أو تأنيثه بحسب المقدر وقد أشار إليه الفراء في قوله تعالى: ﴿وما يلقاها إلا الذين صبروا﴾ فصلت/ ٣٥، قال: «يريد وما يلقى دفعَ السيئة بالحسنةِ إلّا مَنْ هو صابر، أو ذو حظٍ عظيم، فأنثها لتأنيث الكلمة. ولو أراد الكلام، فذكره، كان صواباً»[٣٤]. فواضح من النص أن لفظة الكلمة التي عاد عليها الضمير لم ترد فيما تقدم من آيات، وإنّما أراد بالكلمة هي دفع السيئة بالحسنة، كما أجاز تذكيره مراعاة للكلام، وهو لا يختلف في مدلوله عن الأول.

وهناك نكتة في هذه القضية، وهي أنه لا يشترط في الضمير أن يكون بارزاً، وإنما جاز الاستتار فيه، وقد أشار الفراء إلى هذا في قوله تعالى: ﴿والذين آهتدوا زادهم هدى﴾ محمد/ ١٧، فالضمير المستتر الذي هو فاعل ﴿زادهم﴾ يعود على المعنى الذي تضمنه ﴿آهتدوا﴾[٣٥]، أي: على المصدر المفهوم من معنىٰ الفعل. والتقدير: زادهم الاهتداءُ هدىً.

مبحث ضمير المثنى:

إن ضمير المثنى يعود على ما ثني من الأسماء، ولا يمنع بأن يعود على غير ذلك، وهذا الضمير يختلف عن ضمير المفرد بأنه لا يكون مستتراً في أي حال من الأحوال كما أنه لا يعود على ما لم يكن له ذكر. فتلك خاصية امتاز بها ضمير

(٣٢) الفراء ١/٣٠٣.
(٣٣) انظر الفراء ٣/١٨، وانظر المصدر نفسه ٢/٣١١، وانظر أيضاً إعراب القرآن ٣/٤١، ومجمع البيان ٢٤/٢٣.
(٣٤) الفراء ١/٣١٢، وانظر المصدر نفسه ١/٤٠٤، ٤١٦/١، ومجمع البيان ٦/١٠٦.
(٣٥) الفراء ٣/٦١.

المفرد. والقضايا التي سنقف عليها والتي وردت في ما عاد عليه هذا الضمير بعضها تتعلق بتراكيب الجمل غير أننا سنتناولها من خلال ما عاد عليه، وستتضح تلك الموارد من هذا العائد ونمطه.

١ ـ عوده على المثنى لفظاً ومعنى:

وهذا الأصل فيما يعود عليه، وقد جعل منه الفراء أحدَ قولين ذكرهما في قوله تعالى: ﴿**فإن خفتم ألا يقيما حدود الله، فلا جناح عليهما..**﴾ البقرة/ ٢٢٩. فالضمير في ﴿**عليهما**﴾ يعود على الزوجين(٣٦).

وهناك نكتةٌ يجدر الإشارة إليها، وهي إذا ما أُضيفت الجوارح إلى ضمير المثنى، أو ضمير الجماعة يختار جمعها، على التثنية، وأجاز الفراء ذلك في غير الجوارح من الإنسان، وجعل من الأول قوله تعالى: ﴿**والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما..**﴾ المائدة/ ٣٨، قال: «وإنما قال: ﴿**أيديهما**﴾، لأن كل شيء موحد من خلق الإنسان إذا ذكر مضافاً إلى اثنين فصاعداً جمع، فقيل: قد هشمت رؤوسهما، وملأت ظهورهما، وبطونهما ضرباً. ومثله ﴿**إن تتوبا إلى الله فقد صغت قلوبكما**﴾. وإنما اختير الجمع على التثنية؛ لأن أكثر ما تكون عليه الجوارح اثنين في الإنسان: اليدين والرجلين والعينين. فلما جرى أكثرهُ على هذا ذُهِبَ بالواحد منه إذا أضيف إلى اثنين مذهب الاثنين»(٣٧).

وأجاز الفراء تثنيته، وجعل منه قول أبي ذُؤيب الهذلي:

فتخالسا نفسيهما بنوافذ
كنوافذ العبط التي لا ترقع

أما إضافة غير الجوارح فقد نص على أنه مخالف لبعض النحويين، وجعل منه ما يقال للرجلين: خليتما نساءكما، ويريد: امرأتين، وخرقتما قُمْصَيكما(٣٨).

ونلمس مما تقدم من شواهد قرآنية وشعرية وغيرها مما نذكره أن هذا الضرب من الإضافة لا يتم إلا إذا كان المضاف إليه ضميراً، وهذا هو الذي دعانا إلى أن نتوسع في هذا الضرب من الإضافة إلى ضمير المثنى.

٢ ـ عوده على اسمين أحدهما يحمل معنى الجمع:

ذكر فيما تقدم في ضمير المفرد جواز عوده على مثل هذا العائد، وهنا نذكر القول الآخر في مثل هذا الضرب، وهو جواز أن يعود ضمير المثنى عليه، وقد أورده الفراء فيما ذكره في قوله تعالى: ﴿**وحملت الأرض والجبال فدكتا**﴾ الحاقة/ ١٤. قال: «ولم يقل: فدككنّ، لأنه جعل الجبال كالواحد، وكما قال: ﴿**أن السموات والأرض كانتا رتقاً**﴾ ولم يقل: كن رتقاً»(٣٩).

---

(٣٦) انظر الفراء ١/١٤٧، وانظر إعراب القرآن ١/٢٦٦.

(٣٧) الفراء ١/٣٠٦ ـ ٣٠٧، وانظر مجمع البيان ٦/٨٩ ـ ٩٠، ونسب النحاس إلى الخليل قوله: «أرادوا أن يفرّقوا بين ما في الإنسان منه واحد، وما فيه اثنان، فقال: أشبعت بطونها». انظر إعراب القرآن ١/٤٩٦.

(٣٨) الفراء ١/٣٠٧.

(٣٩) الفراء ٣/١٨١، وانظر إعراب القرآن للنحاس ٣/٤٩٨، ومجمع البيان ٢٩/٤٣.

واضح أن الفراء أنزل الجبال منزلة المفرد. ومفرده مذكر، فكان أولى أن يعود ضمير المذكر، لغلبة المذكر على المؤنث، وإن كانت هذه الغلبة غير ملزمة عنده.

ولنا أن نقول فيما أورده الفراء هو أن ﴿الجبال﴾ لم تنزل منزلةَ المفرد، كما ذهب إليه، وإنما هي على معنى الجمع، ومثل هذا جاز أن يعود عليه ضمير المفرد المؤنث؛ لأنه لما لا يعقل، ولما عُطفت ﴿الجبال﴾ على الأرض ثني الضمير العائد عليهما. وكذا القول في غيره من الشواهد.

٣ ـ عوده على المفرد أو الجمع:

أجاز الفراء أن يعود ضمير المثنى على المفرد أو غيره في أسلوب عرفته اللغة العربية، وتضمنه القرآن في أكثر من موضع. ولم يكن هذا الضرب من عود الضمير عن الشعر ببعيد، كما أن الفراء لم يبخل في التوسع به.

فمن خلال ما أورده نستطيع أن نحصر جواز ذلك في أسلوبين، أحدهما أنه أكثر ما يكون في الأمر أو المصاحبة. ويتضح هذا الضرب فيما جاء به في قوله تعالى: ﴿**ألقيا في جهنم كل كفار عنيد**﴾ ق/ ٢٤، قال: «العرب تأمر الواحد والقوم بما يؤمر به الاثنان، فيقولون للرجل: قوما عنا، وسمعت بعضهم: ويحك! ارحلاها، وآزجراها، وأنشد في بعضهم:

فَقُلْتُ لِصَاحِبي لا تحبسانا
بِنَزعِ أُصُولِهِ، وآجتَزَّ شيحا

. . . . قال وأنشدني أبو ثروان:

وإنْ تَجْزراني يَا آبنَ عَفَّانَ أُنْزَجِر
وإنْ تَدعاني أَحْمِ عِرْضاً مُمَنَّعا

ونرى أن ذلك منهم أن الرجل أدنى أعوانه في إبله وغنمه آثنان، وكذلك الرّفقة أدنى ما يكونون ثلاثة، فجرى كلام الواحد على صاحبيه»(٤٠).

يتضح من النص أن الذي مكّنَ خطاب الواحد، أو الجماعة بالإثنين الرفقة في السفر، إذ إنها لا تكون أقلَّ مِن ثلاثةٍ، وأنه أدنى ما يكون للمرءِ من أعوان في رعاية الإبل اثنان، ولذلك اعتاد العرب أن ينادوا، أو يخاطبوا الواحد بالاثنين.

وذكر الفراء أيضاً أن أكثر خطاب الشعراء بالمثنى، سواء أكان بصيغةِ الأمر أم بأسلوب آخر. وجعل من الأول قول آمرىء القيس:

خَلِيلَيَّ مُرَّا بِي عَلَى أُمِّ جُنْدُبِ
نُقَضِّي لُبَانَاتِ الفُؤَادِ المُعَذَّبِ

فقد أراد بـ«خليلي مُرّا» الواحد، واستدل عليه بما بعده، وهو:

أَلَمْ تَرَ أَنِّي كُلَّمَا جِئْتُ طَارِقاً
وَجَدْتُ بِهَا طِيباً، وإنْ لَمْ تَطيب

فقوله: «ألم تَرَ» أفهم بأن النداء كان للواحد. وجعل منه أيضاً قول الشاعر:

خَلِيلَيَّ قُومَا في عَطالَةَ فَآنْظُرا
أَنَاراً تَرَىٰ مِن نَحوِ بَابَيْنِ أو بَرقا

والدليل على أنَّ المنادى مفرد قوله «تَرَى».

(٤٠) الفراء ٣/٧٨.

وفي رواية أخرى بالنون[41].

أما الأسلوب الآخر فهو عودهُ على أحد الاسمين المتقدمين دون الآخر، ولم يكن على نحو الأمر أو المصاحبة. وإنما وسَمَه بأنه مِن سمة العربية دون أن يصفه أو يعرفه بشيء. وجعل من هذا القول الثاني الذي أورده في قوله تعالى: ﴿**فإن خفتم ألا يُقيما حدود الله، فلا جناح عليهما**﴾ البقرة/ ٢٢٩، فذكر أن المراد بالزوج في الآية الرجل دون المرأة، والجناح على الزوج، وعلى هذا فالضمير ﴿**عليهما**﴾ يعود على الزوج[42].

وجعل من ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿**نسيا حوتهما**﴾ الكهف/ ٦١. والآية في كليم الله موسى عليه السلام، وصاحبه، إذ نسي الأخير الحوت، واستدل الفراء على ذلك بما بعد من قوله تعالى: ﴿**فإني نسيت الحوت**﴾ فالضمير في ﴿**نسيا**﴾ يعود على صاحب موسى عليه السلام، كما هو في قوله تعالى: ﴿**يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان**﴾ الرحمن/ ٢٢، فالضمير في ﴿**منهما**﴾ يعود على ما يخرج منه الملح لا العذب[43]

٤ ـ عوده على اسمين مفردين يحملان معنى الجنس:

ذكر الفراء جواز أن يعود ضمير المثنى على اسمين مفردين يحملان معنى الجنس، وجعل منه قوله تعالى: ﴿**السارق والسارقة فاقطعوا أيديهما**﴾ المائدة/ ٣٨، فكل من لفظة ﴿**السارق**﴾، و ﴿**السارقة**﴾ يحملان معنى الجنس، وجاز للضمير في ﴿**أيديهما**﴾ أن يعود عليهما. كما أنه أجاز في هذين الاسمين أن يدلا على الواحد، والجمع[44]. وهذا ما يشير إلى جواز عود ضمير المثنى عليهما.

مبحث ضمير الجماعة:

لا يختلف هذا الضمير في القضايا التي وردت فيه عما تقدم في ضمير المفرد وضمير المثنى، غير أنه يلتقي مع ضمير المثنى في أنه لا يكون مستتراً ولا يعود على ما ليس له ذكر. ومما يمتاز به أيضاً أن عوده على ما لم يوضع له ـ وهو الجمع ـ كثيرٌ.

---

(٤١) الفراء ٣/٧٨ ـ ٧٩، ونسب النحاس في هذا إلى الخليل والأخفش أن الألف للواحد، وهو من فصيح العرب، ونسب إلى المازني والمبرد بأن أصل الفعل «الق الق». والثاني جيء به للتوكيد. ولذا ثني الفعل؛ وهناك تفسيرات أخرى. انظر فيها إعراب القرآن ٣/٢٢٠، والبيان في غريب إعراب القرآن ٢/٣٨٦، ومجمع البيان ٢٦/١٠٩ ـ ١١٠، والتبيان في إعراب القرآن للعكبري ٢/١١٧٦، القرطبي ١٧/١٦.

(٤٢) الفراء ١/١٤٧، وانظر المصدر نفسه ١/٣٣٣، وذكر الطبرسي في تفسير «عليهما» أنه لو وَحَّدَ الضمير لأوهم أن المرأة عاصية، وذكر قولاً آخر، هو أن المرأة مقرونة بالزواج، فثنى الضمير، وإنما حقيقته أنه يعود على الزوج وحده. انظر مجمع البيان ٢/٢٣٤، وذكر النحاس قولين في الآية يتفقان وقول الفراء. انظر إعراب القرآن ١/٢٦٦.

(٤٣) الفراء ٢/١٨٠، وانظر المصدر نفسه ٢/١٥٤، ٣/١١٥، وانظر مجمع البيان ٢/٢٣٤. وخالف النحاس الفراء في قوله تعالى: ﴿يخرج منهما...﴾، وذكر فيها أوجه، كلها تجمع على أن الضمير يعود على الماء والملح، والخلاف هنا في تفسير الآية، وليس في الضمير العائد، لأنه سبق أن أجازه، كما قدمناه وقال بهذا المعنى الذي ذهب إليه النحاس ابن كثير، انظر إعراب القرآن ٣/٣٠٥، والمصدر نفسه ١/٢٦٦، وتفسير ابن كثير ٦/٤٨٩.

(٤٤) انظر الفراء ٣/١٦٧، وانظر مجمع البيان ٦/٩٠.

ويفسر ذلك حملاً على المعنى وهذا ما سنقف عليه من خلال ما ورد من شواهد قرآنية.

١ ـ عودة الضمير المذكر منه على المؤنث مراعاة للمعنى:

أورد الفراء هذه المسألة في قوله تعالى: ﴿ولتأت طائفة أخرى لم يُصَلُّوا﴾ النساء/ ١٠٢، قال فيها: «ولم يقل: آخرون، ثم قال: ﴿لم يصلّوا﴾ ولم يقل: ﴿فلتصلّ﴾، ولو قيل ﴿فلتصل﴾، كما قيل ﴿أُخرى﴾، لجاز ذلك»(٤٥).

فكلام الفراء يشير إلى جواز أن يعود الواو، وهو ضمير الجماعة على ﴿طائفة﴾؛ لأنها بمعنى الجمع، كما يظهر أيضاً أنه أجاز إفراده، مراعاة للفظ.

٢ ـ عوده على المفرد لتعظيم شأنه:

جاز لضمير الجماعة أن يعود على المفرد لتعظيم شأنه، وقد نص على هذا الفراء في أحد أوجه أوردها في تفسير ما عاد عليه الضمير «هم» في قوله تعالى: ﴿.. على خوف من فرعون ومَلَئِهم﴾ يونس/ ٨٣، قال: «.. كما يذهب بالواحد إلى الجمع؛ ألا ترى أنك تخاطب الرجل، فتقول: ما أحسنتم، ولا أجملتم، وأنت تريده بعينه، ويقول الرجل للفتيا يفتي بها: نحن نقول كذا وكذا، وهو يريد نفسه»(٤٦).

نخلص من النص إلى أن ضمير الجماعة جاز أن يعود على المفرد، ولذا أجاز للضمير «هم» في ﴿ملئهم﴾ أن يعود على فرعون، إذ تقدم ذكره. وللفراء وجه آخر في تفسير عود الضمير «هم» على فرعون، في أنه يختلف في غرضه عن هذا الذي أوردناه، سنقف عليه تحت «عودة على الاسم المفرد بتفسير».

٣ ـ عوده على المثنى مراعاة للمعنى أو للفظ معاً:

أجاز الفراء في قوله تعالى: ﴿وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا..﴾ الحجرات/ ٩، أن يعود ضمير الجماعة الواو على ألف الاثنين، وأجاز في غير القرآن تثنيته، قال: «ولو قيل ﴿اقتتلتا﴾ في الكلام كان صواباً، وكذلك قوله ﴿هذان خصمان اختصموا في ربهم﴾، ولم يقل: اختصما»(٤٧).

ويفهم من الآية الكريمة: ﴿وإن طائفتان اقتتلوا...﴾ أن الضمير قد عاد على مثنى يتضمن معنى الجمع، فإن الطائفة تتمثل بجماعة من الناس، غير أن قوله تعالى: ﴿هذان خصمان اختصموا في ربهم﴾ الحج/ ١٩، يختلف عن الأولى بأن الواو عاد على المثنى الذي لم يتضمن معنى الجمع، وعلى هذا فإنه جاز لضمير الجماعة أن يعود على المثنى لفظاً ومعنى(٤٨).

---

(٤٥) الفراء ١/٢٨٥، وانظر المصدر نفسه ٢/٢٠٨، ٣/٤٢، وقال بهذا الطبرسي ٥/٢١٣.

(٤٦) الفراء ٢/٣٩١، وانظر في هذا المعنى النحاس ٢/٨٢، والقرطبي ٩/١٣.

(٤٧) انظر ما جاء في الآية معاني القرآن للأخفش ٣٤٧، ومشكل إعراب القرآن ١/٣٩٠، والتبيان في إعراب القرآن ٢/٦٨٣، القرطبي ٨/٣٦٩ ـ ٣٧٠.

(٤٨) الفراء ١/٢٨٥، وانظر المصدر نفسه ١/٣٣٣، وانظر التبيان في إعراب القرآن ٢/١١٧٠، =

٤ ـ عودة على اسمين لا يشتركان في الحكم مراعاة للمعنى:

وهذا لا يختلف عن الأول سوى أن ما عاد عليه الضمير اسمان لم يشتركا في الحكم، وهما مذكران نكرتان، يفيد أن معنى العموم، جاء ذلك في قوله تعالى: ﴿**أفمن كان مؤمناً كمن كان كافراً لا يستوون**﴾ السجدة/ ١٨، قال: «ولم يقل ﴿يستويان﴾؛ لأنها عام، وإذا كان الاثنان غير مصمود لهما، ذهب مذهب الجمع، تقول في الكلام: ما جعل الله المسلم كالكافر، فلا تُسَوِّيَنَّ بينهم، وبينهما، وكل صواب»(٤٩). وسنقف على جواز عودة على أحد المتقدمين دون أن يشتركا في الحكم، ويتضح تعليله لجواز هذا النمط من العائد بما أورده في قوله تعالى: ﴿**فريقاً هدى وفريقاً حق عليهم الضلالة**﴾ الأعراف/ ٣٠، قال «وفي قراءة أبيّ ﴿**عليه الضلالة**﴾ فإذا ذكرت اسماً مذكراً لجمع، جاز جمع فِعْلِهِ، وتوحيده، كقوله تعالى: ﴿**وإنا لجميع حاذرون**﴾، وقوله: ﴿**أم يقولون نحن جميع منتصر**﴾، وكذلك إذا كان الاسم مؤنثاً، وهو الجمع، جعلت فعله كفعل الواحدة الأنثى، مثل الطائفة، والعُصْبَة، والرفقة، وإن، شئت جمعته، فذكرته على المعنى، كل ذلك قد أتى في القرآن»(٥٠).

وإنما جاز ذلك في الضمير العائد كما هو واضح من كلام الفراء لجواز أن يوحد الإخبار عنهم بالمفرد أو الجمع، مذكراً كان أم مؤنثاً

ويوحي كلام الفراء أنه لا يجوز ما تقدم في ضمير الجماعة أن يعود على مفرد مذكراً كان أم مؤنثاً، ودالاً على المثنى. وهذا ليس كذلك، إذ نص عليه في قوله تعالى: ﴿**وهل أتاك نبأ الخصم إذ تسوّروا المحراب...**﴾ ص/ ٢١، فالضمير الواو يعود على ﴿**الخصم**﴾، وهو مصدر يؤدي عن الواحد، والاثنين والجمع. وهنا أدى عن الاثنين واستدل عليه بقوله تعالى: ﴿**قالوا لا تخف خصمان بغي..**﴾(٥١) ص/ ٢٢.

وأحب أن أشير هنا إلى نكتة فيما أورده الفراء هو ما تقدم من آيات قد اختلف فيها ما عاد عليه الضمير ففي الآية الأولى والثانية كان الاسم مما لا يدل على معنى الفعل. وفي الآية الأخيرة مما يدل على معنى الفعل، فجاز فيه أن يدل على الواحد فأكثر، والذي جمعهنَّ هو أن ما تقدم يدل على الجمع.

٥ ـ عودة على أحد المتقدمين دون الآخر:

وهما لفظان يدلان على الجنس، أورد الفراء جوازه في قوله تعالى: ﴿**يا معشر الجن والإنس ألم يأتكم رسل منكم**﴾ الأنعام/ ١٣٠، فالقارىء للآية ينصرف إلى أن الضمير في ﴿**منكم**﴾ يعود على الجن والإنس، علماً بأن

= والقرطبي ٣١٦/١٦، وعاب النحاس على ما ذهب إليه في الآية بعدم معرفته أسباب النزول. انظر إعراب القرآن ٣٩٥/٢.

(٤٩) الفراء ٣٣٢/٢، وانظر المصدر نفسه ٢٥٨/١.

(٥٠) الفراء ٢٨٥/١، ونسب النحاس هذا القول إلى الكسائي أيضاً انظر إعراب القرآن ٦٠٩/١، والمصدر نفسه ٢٩٧/٣، ومجمع البيان ٧٨/٢٧.

(٥١) انظر الفراء ٣٩١/١، وانظر إعراب القرآن ٧٩٠/٢، وذهب الطبرسي إلى أن الضمير يعود على المدعي والمدَّعَى عليه، ومن تابعهما، انظر مجمع البيان ١٠٥/٢٣.

الرسل لم تكن إلا مِنَ الإنْس، وفي ذلك قال الفراء: «فيقول القائل: إنما الرسل من الإنْس خاصة، فكيف قال للجن والإنْس ﴿منكم﴾. قيل هذا كقوله: ﴿مرج البحرين يلتقيان﴾، ثم قال: ﴿يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان﴾، وإنما يخرج اللؤلؤ والمرجان من الملح دون العَذْبِ، فكأنك قلت: يخرج من بعضهما ومن أحدهما»(٥٢).

ومن يُمْعِن النظر فيما ورد في النص يجد أن الفراء ذكر جواز ذلك عَمَّن لم يُسَمِّهم، وقد تقدم جواز ذلك في ضمير المفرد، وقد عدَّه الفراء من سعة العربية، والفرق بينهما أن ما تقدم جاز أن يحتمل عود الضمير على الاثنين، كما جاز أن يعود على أحدهما، وفي هذا المورد لا يعود إلا على ما يخرج منه اللؤلؤ والمرجان.

٦ - عوده على الاسم المفرد بتفسير:

لقد تقدم جواز أن يعود ضمير الجماعة على الاسم المفرد لتعظيم شأنه وما نتناوله في هذا المورد هو أن الضمير يعود على اسم مفرد لا يحتمل معنى الجنس، ولا يراد به تعظيم شأنه، وإنما جاز ذلك فيه، لأنه إذا ما ورد ذكره فلا يحتمل أن يكونَ وردُه أو ذكرُه منفرداً، وإن كان يفهم من النص ذلك، وإنّما هناك من يحيط به عند قدومه.

وهذا الضرب من الضمير العائد يتضح فيما أورده الفراء من أقوال في تفسير الضمير العائد في قوله تعالى: ﴿فما آمن لموسى إلا ذرية من قومه على خوف من فرعون ومَلَئِهِمْ﴾ يونس/ ٨٣، فالضمير «هم» في ﴿ملئهم﴾ عند الفراء يعود على فرعون. وفسر جواز ذلك بقوله: «وإنّما قال: ﴿وملئهم﴾، وفرعون واحد؛ لأن الملكَ إذا ذكر بخوف أو بسفرٍ أو قدومٍ من سفر، ذهب الوهم إليه وإلى مَن معه؛ ألا ترى أنك تقول: قَدِم الخليفة، فكثُر الناسُ، تريد بمَنْ معه، وقدِمَ فَغَلَتِ الأسعارُ، لأنك تنوي بقدومه قدوم مَن معه»(٥٣).

يريد أن يقول الفراء إنَّ في الآية إيجازاً، وذلك أن ذكر فرعون وحده لا يعني أنه لم يكن مصحوباً بزمرته، بل هم معه، شأنه شأن الملك إذا ما قيل: قدم الملكُ، يعني أنه قدم هو وحاشيته. والذي مكن هذا المعنى في الآية هو القرينة، وهي الخوف فإنه يكون من فرعون وجنده.

وهناك توجيه آخر ذكره الفراء في الآية، وهو أنَّ ثَمَّت مضافاً محذوفاً في الآية. تقديره: آل فرعون، كقوله تعالى: ﴿واسأل القريةَ﴾ يوسف/ ٨٢، أي: أهل القريةِ(٥٤). وجعل من القول الأول قوله تعالى: ﴿يا أيها النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن﴾ الطلاق/ ١، وقوله تعالى: ﴿فأتوا بعشر سور مثله مفتريات وادعوا من استطعتم من دون الله إن كنتم

(٥٢) انظر الفراء ١/٣٥٤، وانظر المصدر نفسه ١/١٤٧، وذهب النحاس إلى أن «منكم» يعود عليهما جميعاً لما فيه من معنى التكليف والمخاطبة انظر إعراب القرآن ١/٥٨٠، وذكر ابن كثير أنه في بعض الروايات ورد ذكر رسلٍ من الجن: وهو قول مرفوض. انظرتفسيره ٤/١٠٢ - ١٠٣.

(٥٣) الفراء ١/٤٧٦ - ٤٧٧، وانظر المصدر نفسه ٢/٥، وما جاء في هامش ٤٦.

(٥٤) انظر الفراء ١/٤٧٧.

صادقين فإن لم يستجيبوا لكم. .﴾ هود/ ١٣ ـ ١٤. فالأمر ﴿مثل﴾ للواحد ثم أعاد عليه ضمير الجماعة في ﴿لكم﴾»[٥٥].

٧ ـ عودة على آسمين لفظاً ومعنى:

جاز لضمير الجماعة أن يعود على اسمين لفظاً ومعنى من دون أن يحملاه معنى الجنس، وقد أجاز الفراء ذلك في قوله تعالى: ﴿**وكنا لحكمهم شاهدين**﴾ الأنبياء/ ٧٨، فالآية نزلت في حكم داود وسليمان عليه السلام، والضمير «هم» في ﴿لحكمهم﴾ يعود عليهما جميعاً[٥٦]. ولا ريب أن ذلك يفسر جوازه لتعظيم شأنهما.

وجعل منه الفراء أيضاً قوله تعالى: ﴿**ونصرناهم فكانوا هم الغالبين**﴾ الصافات/ ١١٦، والآية في إبراهيم وإسماعيل عليهما السلام قال: فيها: «فجعلهما كالجمع، ثم ذكرهما بعد ذلك اثنين، وهذا من سعة العربية. . .»[٥٧] شأنه شأن عودة على المفرد، وقد تقدم ذكره.

٨ ـ عودة على جمع غير عاقل:

لقد أشار الفراء إلى جواز أن يعود ضمير الجماعة على جمع غير عاقل، جاء ذلك من خلال ما أورده في تفسير ضمير جماعة الإناث «هُنَّ» في قوله: ﴿**ومن آياته الليل والنهار والشمس والقمر، لا تسجدوا للشمس ولا للقمر، واسجدوا لله الذي خلقهن**﴾ فصلت/ ٣٧، قال: «خلق الشمس، والقمر والليل والنهار، وتأنيثهن في قوله ﴿خلقهن﴾؛ لأن كل ذكر من غير الناس وشبههم، فهو في جمعه مؤنث، تقول: مر بي أثواب، فابتعتهن، وكانت لي مساجد، فهدمتهن، وبنيتهن. يبنى على هذا».

يريد أن يقول: إن كل ما هو غير عاقل في جمعه جاز أن يعود عليه ضمير جماعة الإناث، ونذكِّرُ هنا ما تقدم في جواز أن يعود على مثل هذا الجمع ضمير المفرد كي لا يفهم من قوله ان الضمير «هنَّ» محضور بذلك.

٩ ـ عوده على الثلاثة إلى العشرة، والعكس جائز:

ناقش الفراء مسألة عود الضمير على الأعداد، وذكر أن العدد إذا زاد على الاثنين إلى العشرة. فإن أكثر ما يعود عليه ضمير الجماعة، وإذا ما زاد على ذلك، فإنه يعود عليه ضمير المفرد. وأجاز العكس أيضاً على أنه لم يُؤْثِرْهُ على الأول. وقد أوضح ذلك فيما أورده في قوله تعالى: ﴿**منها أربعة حرم ذلك الدين القيم، فلا تظلموا فيهن أنفسكم**﴾ براءة/ ٣٦.

فالضمير «هن» في ﴿فيهن﴾ يعود على ﴿أربعة﴾، ولم يقل ﴿فيها﴾. فسر ذلك الفراء حيث قال: «وكذلك كلام العرب لما بين الثلاثة إلى العشرة، تقول: لثلاثِ ليالٍ خلونَ، وثلاثةِ

---

(٥٥) انظر الفراء ١/٤٧٧، والمصدر نفسه ٢/٥.

(٥٦) انظر الفراء ٢/٢٠٨. وذكر الطبرسي «إنما جمع في موضع التثنية، لإضافة الحكم إلى الحاكم والمحكوم، أو لأن الاثنين جمع، فهو ممثل: إن كان له اخوة، وهو يريد أخوين» مجمع البيان ١٧/٤٧، وانظر تفسير ابن كثير ٤/٥٧٧.

(٥٧) انظر الفراء ٢/٣٩٠ ـ ٣٩١، ويظهر من قول الطبرسي الذي أورده في الآية أن الضمير يعود عليهما، وعلى قومهما. انظر مجمع البيان ٢٣/٨٠.

أيام خلون إلى العشرة، فإذا أجزتَ العشرة، قلت: خَلَتْ، ومَضَتْ ويقولون لما بين الثلاثة إلى العشرة «هُنَّ» و«هؤلاء»، فإذا أجزتَ العشرة، قالوا: هي وهذه، إرادة أن تعرف سمة القليل من الكثير.

ويجوز في كل واحد ما جاء في صاحبه. أنشدني أبو القمقام الفقعسي:

أَصْبَحْنَ في فَرْحٍ وفي داراتِها
سَبْعَ لَيالٍ غيرَ معلوفاتِها

ولم يقل: معلوفاتهن، وهي سبع. وكل ذلك صواب إلّا أن المؤثَر ما فسرتُ لك»[٥٩].

١٠ ـ عود المخاطب على الغائب والعكس جائز:

قد سبق أن قدمنا جواز أن يعدل بالضمير من الغائب إلى المخاطب، ومن المخاطب إلى الغائب عند كلامنا عن ضمير المفرد. وقد تضمن الشرح شواهد من هذا الضرب عن ضمير الجماعة. ونستغني عن تكرارها.

الخاتمة

نذكر في هذه الخاتمة أنه قلما تخلو الجملة العربية اسمية كانت أم فعلية من الضمير، سواء أكان ذاك الضمير مستتراً أم بارزاً، وقد عده النحاة من الأسماء، وهو يختلف عنها بأنه لا يتقدم ذكره من دون أن يتقدم ما يصلح عودة عليه، وسواء أكان العائد عليه مذكوراً صراحة أو بمصدر مؤولٍ، أو يستقى من معنى، وهو في ذلك كله ليس صريحاً بدلالته، إذ يتوقف ذلك على ما عاد عليه.

أما إذا لم يتل دلالة يكتسبها مما عاد عليه، فلا يعرف له من اعراب، أو معنى يفيد التوكيد، ومثل هذا قد قيل في أحد أوجه إعراب لغة «أكلوني البراغيث» فقد عُدَّتِ الواو علامة لبيان نوع الفاعل ليس إلا، وكذا القول فيما قيل في ضمير الفصل. إذن فالضمير يؤتى به إشارة لعائد سبق ذكره، وذلك المذكور قد يكون صريحاً في وضعه أو مصدراً مؤولاً، أو مما يفهم من معنى الجملة كالذي في قوله تعالى: ﴿**اعدلوا هو أقرب للتقوى**﴾.

وهناك قضيتان تتعلقان بالضمير نفسه لم يكن لهما مورد في البحث. إحداهما تشمل ضمير الشأن، أو الضمير المجهول كما يسميه الكوفيون[٦٠]. فإنه يعود على مبهم، ويفسر بجملة، كما يجاز أن يفسر بمفرد عند بعض النحاة[٦١]. وما نريد أن نذكّر به في هذه القضية هو جواز عَوْدِهِ على مبهم من حيث الوضع والدلالة مما جعل النحاة يذهبون إلى أن ما بعده مفسر له.

أما القضية الثانية فهي جواز أن يتقدم الضمير على ما عاد عليه، وهذا في ضربين:

الضرب الأول: وفيه يعودِ الضمير على متقدم

---

(٥٩) انظر الفراء ٣/١٨، وانظر ما جاء في مجمع البيان ٢٤/٢٥.

(٦٠) انظر الفراء ١/٤٣٥.

(٦١) انظر الخصائص لابن جني ٢/٣٩٧، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/١١٤،

(٦١) انظر معاني القرآن للفراء ٢/٢١٢، ومغني اللبيب ٦٣٦ ـ ٦٣٧.

رتبةً ومتأخر لفظاً، وهو جائز في اللغة، وليس له شاهد في القرآن، ومنه قولهم: خاف رَبَّه عمر، وضربني وضربته زيدٌ. والأخير من باب التنازع.

والضرب الآخر: وهو أن يعود على متأخر لفظاً ورتبةً، وهذا موضع خلاف ويدخل فيه قولهم: زَانَ نورُهُ الشجرَ، ومنه قول الشاعر:

لما رَأى طَالِبُوه مُصْعَباً ذُعِرُوا
وَكَادَ، لو سَاعَدَ المَقْدُورُ، يَنْتَصِرُ(٦٢)

ويضم إلى هذا لغة «أكلوني البراغيث» غير أنها تختلف في إعرابها عما تقدم، منها أن الواو علامة تدل على نوع الفاعل، حالها بحال تاء التأنيث.

والقرآن قد تضمن هذه اللغة في بضع آيات، وأعربت بما جاء في لغة «أكلوني البراغيث»، كما أجاز بعض النحاة أن يعود الضمير على ما تقدم الآياتِ، وذلك مما لم يذهب به في هذه اللغة، لأنها لم يتقدمها كلام.

ونشير هنا إلى ما جاء في البحث من جواز أن يعود ضمير المفرد على المثنى والجمع، وجواز ذلك في ضمير المثنى وضمير الجماعة بأن يعودا على المفرد أو يعود أحدهما على الآخر. ولكل تفسيره في موضعه.

المصادر والمراجع

١ ـ إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس تحقيق زهير غازي زاهد، بغداد ـ ١٩٨٠.

٢ ـ الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لأبي البركات بن الأنباري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط ٣، مصر ـ ١٩٥٥.

٣ ـ البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات بن الأنباري، تحقيق طه عبد الحميد، القاهرة ـ ١٩٦٩.

٤ ـ التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء العكبري، تحقيق علي محمد النجار، مصر ـ ١٩٧٦.

٥ ـ تفسير ابن كثير للحافظ عماد الدين اسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي، ط ٤، دار الأندلس، بيروت ـ ١٩٨٣.

٦ ـ الجامع لأحكام القرآن لأبي عبد الله محمد بن أحمد القرطبي، تحقيق إسحاق إبراهيم اطفيش، بيروت ـ ١٩٦٦.

٧ ـ الخصائص لابن جني، تحقيق محمد علي النجار وآخرين ط ٢، بيروت ـ ١٩٥٢.

٨ ـ شرح ابن عقيل، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ط ٢، د. ت.

٩ ـ شرح القصائد السبع الطوال لأبي بكر بن الأنباري تحقيق عبد السلام هارون، ط ٢، القاهرة ـ ١٩٦٧.

١٠ ـ القضايا النحوية في تفسير القرطبي، رسالة دكتوراه إعداد كاظم إبراهيم كاظم، جامعة القاهرة، كلية الآداب ـ ١٩٨٢.

١١ ـ كتاب السبعة في القراءات لابن مجاهد، تحقيق شوقي ضيف، ط ٢ القاهرة ـ ١٩٨٠.

١٢ ـ كتاب سيبويه، تحقيق عبد السلام هارون،

(٦٢) انظر شرح ابن عقيل ١/٤٩٢ ـ ٤٩٤.

القاهرة ـ ١٩٦٨ .

١٣ ـ مجمع البيان في تفسير القرآن لأبي علي الفضل بن حسين الطبرسي، مكتبة الحياة، بيروت ـ د. ت.

١٤ ـ مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق محيي الدين رمضان، دمشق ـ ١٩٧٤ .

١٥ ـ معاني القرآن للأخفش سعيد بن مسعدة، تحقيق فائز محمد الحمد، ط ٢، الكويت ـ ١٩٨١ .

١٦ ـ معاني القرآن لأبي زكريا الفراء، تحقيق محمد علي النجار وآخرين، القاهرة ـ ١٩٧٢ .

١٧ ـ مغني اللبيب لأبي هشام، تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، ط ٥ بيروت ـ ١٩٧٩ .

١٨ ـ المقتضب لأبي العباس المبرد، تحقيق عبد الخالق عضيمة، القاهرة ـ ١٣٨٨ هـ.

بسم الله الرحمن الرحيم

وَلَا تُصَعِّرْ خَدَّكَ لِلنَّاسِ وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ
مَرَحًا ۖ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ ﴿١٨﴾
وَاقْصِدْ فِي مَشْيِكَ وَاغْضُضْ مِن صَوْتِكَ ۚ إِنَّ أَنكَرَ
الْأَصْوَاتِ لَصَوْتُ الْحَمِيرِ ﴿١٩﴾

سورة لقمان

مِنْ أَدَبِ الدُّعَاءِ القُرآنِيِّ

اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ، وَارْزُقْنِي التَّحَفُّظَ مِنَ الخَطَايَا، وَالاحْتِرَاسَ مِنَ الزَّلَلِ فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ فِي حَالِ الرِّضَا وَالغَضَبِ، حَتَّى أَكُونَ بِمَا يَرِدُ عَلَيَّ مِنْهُمَا بِمَنْزِلَةٍ سَوَاءٍ، عَامِلاً بِطَاعَتِكَ، مُؤْثِراً لِرِضَاكَ عَلَى مَا سِوَاهُمَا فِي الأَوْلِيَاءِ وَالأَعْدَاءِ، حَتَّى يَأْمَنَ عَدُوِّي مِنْ ظُلْمِي وَجَوْرِي، وَيَيْأَسَ وَلِيِّي مِنْ مَيْلِي وَانْحِطَاطِ هَوَايَ.

من الصحيفة السجادية